

كتيبة طبية من عائلة تونسية تتجند لمحاربة كورونا

ثلاثة أطباء في سباق مع الزمن لطرد الفيروس من القيروان



الطب مهمة إنسانية قبل أن تكون وظيفة أو مكانة اجتماعية وتظهر أهميتها لحظة انتشار الأوبئة كما في زمن كورونا الذي نعيشه، وفي تونس نتطوع عائلة طبية لمكافحة الفيروس من خلال السهر على صحة المرضى وإرساء مستشفى ميداني في محافظة القيروان.

القيروان (تونس) - بين أسرة المرضى بقسم كوفيد - 19 في مستشفى ابن

الجزار بمدينة القيروان التونسية تراقب الطبيبة الشابة مريم مفتاح مرضاها فتعابن مستوى تدفق الأوكسجين

ووضعية التنفس بالأجهزة. وأحيانا تطلب مساعدة قسم الإنعاش

أصلا بإيجاد سرير شاغر لتتخذ حياة مريضها الذي تدهورت حالته.

وفي مواقف أخرى من الأمل تمضي على ورقة تعافى مريض ونقله إلى المستشفى الميداني.

مريم طبيبة متعاقدة مع مستشفى ابن الجزار، وهي حديثة التخرج في كلية الطب، لتكون أول مصافحة لها مع جائحة كورونا في الصفوف الأمامية مع جنود الجيش الأبيض في محاربة الوباء.

وواكب جميع مراحل التأسيس وجمع التبرعات.

كما تواصل الجمعية جمع مبالغ مالية لاقتناء أجهزة أوكسجين مع تزايد الطلب عليها من المصابين.

"كان الأمر صعبا" بالنسبة إلى الطبيبة الشابة المنهمكة في ملاحقة طلبات المرضى ونسأولاتهم وحاجتهم إلى الأوبئة، وهي ترى أن "أسرة" المستشفى تمتلئ شيئا فشيئا، فيما طاقتها الاستيعابية تتضاءل أمام قدوم المزيد من المرضى الذين يتدفقون بكثرة، وفق تعبيرها.

واجهت مريم صعوبات كبيرة منذ بداية العمل بالمستشفى الميداني خلال أكتوبر 2020 وسط تشكيك في إمكانية نجاح القسم المخصص لمرضى كورونا.

والمستشفى الميداني القائم اليوم كان قاعة رياضة مهملة تم تحويلها إلى مركز استشفائي يحتوي على نحو 80 سرير أوكسجين مخصصة لمرضى كورونا. وواكب مريم والديها في أعمال التأسيس، خصوصا قيام والدتها بخياطة الستائر، وتابعت جمع التبرعات التي قدمها العديد من أهل القيروان.

بعد انتهاء دوام عملها في قسم كورونا تتحول مريم إلى المستشفى الميداني. وكانت الطبيبة الشابة تراقب نشاط والدها الطبيب السبعيني واندفاعه في مواصلة ما بدأه من عمل تطوعي.

قبل 30 عاما كان والد مريم الطبيب علي مفتاح مريدا في قسم الجراحة بمستشفى القيروان.

قبل أن يحاكم لأسباب سياسية ويسجن ويقضى من العمل بالمستشفى، ليقرر لاحقا فتح عيادته الخاصة في منزله.

تتراس مريم جمعية "أسرتي للتمنية" بالقيروان، وتعمل من خلالها على جمع المساعدات في ظل الصعوبات الصحية التي تشهدها المدينة في مواجهة الجائحة، وما فيها من ارتفاع في حالات الإصابات إلى أكثر من 400 إصابة في الـ100 ألف ساكن وارتفاع نسب الوفيات.

ومن بين المشاريع التطوعية المساهمة في تهيئة مستشفى ميداني وتجهيزه، وهو يعد اليوم أكبر قسم استشفائي يستقبل مرضى كورونا.

منذ بداية الأشغال رافقت مريم والديها في تهيئة المستشفى الميداني.

طبيبة تقوم بخياطة الستائر التي تفصل بين الأسرة داخل المستشفى خلال يوم واحد بسبب ضغط الوقت

عائلة واحدة لمهمات متعددة

أخرون تتيبض عزائمنا، ولكني أنا وزوجي وابنتي لم نستسلم، وكانت لنا نظرة استشرافية، فواصلنا العمل.

وأردفت "لم نهتم بالنتيجة، وإنما تمسكنا بواجب المحاولة. وهذا ما جعل الهدف يتحقق في النهاية، وهو هدف الإرادة في المساعدة وتغيير الوضع".

وأفرزت الجائحة نسيجاً اجتماعياً فريداً ومبادرات تطوعية للمساهمة في تحسين الوضع الوبائي وتخفيف العبء عن المستشفيات. وتحقق ذلك من خلال التبرعات التي تم جمعها عن طريق أطباء ورجال عمال وشركات وجمعيات صحية وجمعيات طبية.

والخروج من دوامة الوباء ترى الطبيبة الشابة مريم مفتاح أن الحل يتمثل في القيام بحملات لتشجيع الناس وحثهم على التلقيح، وتوعية المواطنين بأهمية التلقيح وجدواه في "التلقيح أقل تكلفة من جهاز أوكسجين، ولا يساوي شيئا أمام الأرواح" وفق تعبيرها.

كان المكان غير مهيا لذلك لكنه تحول بإرادة هؤلاء المتطوعين إلى مستشفى ميداني تضافرت فيه جهود إدارة الصحة والبلدية على الرغم من أنه في البداية لم تكن هناك موازنة كافية.

وتتابع صوة قائلة "وضعنا أول لبنة بالمستشفى وهي مقاسم أزوقة المستشفى الخشبية، من خلال جمع تبرعات، وهي التي أعطت لجهدنا قيمة ودفعتنا إلى الأفضل، وبدات المساعدات تتدفق من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية".

وبات المستشفى اليوم مجهزا بالكامل ويستقبل منذ بداية شهر يونيو أكثر من 60 مصابا، وتتوافر فيه الخدمات الصحية والأوكسجين تحت رعاية الهيئات الصحية وإشرافها.

أما الستائر التي تفصل بين الأسرة داخل المستشفى فقامت صوة بخياطتها في يوم واحد بسبب ضغط الوقت، واعتبرته بمثابة تحدٍ عملت على كسبه.

وعن هذا تقول "هناك من أخبرنا بأن كورونا انتهى إلى غير رجعة، وحاول

أوكسجين، من متطوعين سهروا على إعداده لإستقبال المصابين في ظل ارتفاع عدد إصابات كورونا مع بداية مايو الماضي.

ويقول مفتاح "أهدي هذا المستشفى المنجز إلى جميع الذين قدموا يد المساعدة، ومنهم من فارق الحياة بسبب كورونا ولم يتمكن من العلاج فيه".

لم يكن الطبيب صاحب المبادرة يتحرك بمفرده، وإنما جنبا إلى جنب مع زوجته الطبيبة أمال صوة. في عن هذا يقول "زوجتي ليست فقط شريكة حياتي وأم أولادي، فهي أيضا شريكتي في العيادة التي نتقاسمها".

وتقول الدكتورة أمال صوة، مؤكدة أن الجائحة دفعت الجميع إلى التطوع والمساهمة بثقتي أنواع المساعدات "أنا طبيبة، وفي الوقت عينه مسؤولة لجنة الصحة في المجلس البلدي، ومن منطلق هذه المسؤولية، سعيت مع جهات محلية إلى استحداث هذا المستشفى الميداني".

وتقول الدكتورة أمال صوة، مؤكدة أن الجائحة دفعت الجميع إلى التطوع والمساهمة بثقتي أنواع المساعدات "أنا طبيبة، وفي الوقت عينه مسؤولة لجنة الصحة في المجلس البلدي، ومن منطلق هذه المسؤولية، سعيت مع جهات محلية إلى استحداث هذا المستشفى الميداني".

وتقول الدكتورة أمال صوة، مؤكدة أن الجائحة دفعت الجميع إلى التطوع والمساهمة بثقتي أنواع المساعدات "أنا طبيبة، وفي الوقت عينه مسؤولة لجنة الصحة في المجلس البلدي، ومن منطلق هذه المسؤولية، سعيت مع جهات محلية إلى استحداث هذا المستشفى الميداني".

وتقول الدكتورة أمال صوة، مؤكدة أن الجائحة دفعت الجميع إلى التطوع والمساهمة بثقتي أنواع المساعدات "أنا طبيبة، وفي الوقت عينه مسؤولة لجنة الصحة في المجلس البلدي، ومن منطلق هذه المسؤولية، سعيت مع جهات محلية إلى استحداث هذا المستشفى الميداني".

لقد اعتدت على العمل التطوعي ضمن المجموعة داخل السجن، ما جعله سلوكا اعتياديا"، كما يقول الدكتور مفتاح، مضيفا أن "قسم الطبيب يلزمه بإسعاف الناس في جميع الأحوال ونجدتهم".

انخرط الدكتور مفتاح مع آخرين، وبينهم زوجته، في جهود إنشاء المستشفى الميداني بناء على وعود من وزارة الصحة بتجهيزه بالمعدات الطبية.

ويقول "صممت بنفسني أزوقة المستشفى الميداني الذي هو قابل للتفكير والنقل، وهو صالح لكل مكان وزمان وليس فقط في القيروان".

ومع كل نقص يسجل تُنشر تدوينة عبر فيسبوك فيأتي الرد سريعا من مساهمين بثقتي أصناف التبرعات والتطوع من هيئات المجتمع المدني، كالكلشافة والهلال الأحمر.

بدأ المستشفى الميداني بتركيز 40 سرير

وأثرت إجراءات الحجر الصحي سلبا على اللاجئين المقيمين في المدن والمخيمات، من ناحية صعوبة توفير الإيجارات المنازل، والافتقار إلى السلع الغذائية وحليب الأطفال والعلاجات الطبية، التي كانت متوفرة لمن يعيشون في المخيمات.

وأعلن برنامج الأغذية العالمي في أوائل شهر يونيو الحالي أن 21 ألف لاجئ سوري في الأردن لن يتلقوا مساعداتهم الغذائية الشهرية اعتبارا

من مطلع الشهر، بعد عملية تحديد الأولويات بسبب نقص التمويل.

وأجبرت عائلة هركل على الفرار من ريف دمشق إلى الأردن في عام 2013 ورغم أنها لن تتأثر بالتخفيضات المرتقبة في يوليو بسبب الظروف المعيشية القاسية، إلا أنها ما زالت تعرب عن قلقها من ذلك.

ويبدي اللاجئون شكواهم من ارتفاع الأسعار الأساسية لأربعة أضعاف قيمتها، وازدادت كلفة الإيجار فأصبحت تتراوح بين 150 - 200 دينار شهريا (200 - 280 دولارا).

وقالت نورمان هركل (34 عاما) زوجة محمد هركل "أنا خائفة... لا أستطيع أن أتخيل حياتي دون هذه المساعدة من برنامج الأغذية العالمي".

وأضافت "إننا أجبرنا على تبديل مكان سكننا ست مرات في الأردن نتيجة ارتفاع الإيجارات التي تدفعها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا".

وقالت "أتمنى ألا يواجه أحد من اللاجئين انقطاع التمويل عنه، لأن هناك العديد من العائلات مثلنا... والجميع بحاجة ماسة خاصة أن الوضع يتدهور وسط أزمة مرض فيروس كورونا الجديد".

وأضافت "أي عائلة تقطع عنها المساعدات ستعيش في وضع كارثي، لذلك أناشد العالم كله أن ينظر بعين العطف إلى أوضاع السوريين هنا لأننا في أمس الحاجة إلى المساعدات".

وقال نائب مدير برنامج الأغذية العالمي في الأردن جوناثان كامبل، إن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة يواجه نقصا حادا في الأموال مما سيؤثر على عدد أكبر من اللاجئين في الأشهر المقبلة.

عمان - أعرب محمد هركل، لاجئ سوري يعيش في الأردن مع زوجته وأطفاله الخمسة، عن مخاوفه من عدم تمكنه من توفير الخبز على ماثدة أسرته إذا لم تكن هناك مساعدة من برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

وقال هركل البالغ من العمر 34 عاما لوكانه أبناء (شنيخو) إن عائلته تعيش حاليا على الخبز ولبن الزبادي والفاصل على الإفطار، والبطاطا مع الأرز على الغداء أو العشاء، مشيرا إلى أنه

استطاع شراء الطعام من المتاجر، مؤكدا أنه إذا تم قطع المساعدات من برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنه لا يمكنهم العيش على الإطلاق.

ويعمل هركل بوظيفة شبال (عتال) ويعاني من مرض في القلب يمنعه من العمل المستقر الدائم، وأشار إلى أنه ينفق 60 ديناراً أردنياً (حوالي 85 دولاراً أميركياً) شهرياً على الدواء.

اللاجئون السوريون في الأردن مهددون في رغيف الخبز

وتابع أن برنامج الغذاء العالمي يحتاج بشكل عاجل إلى 58 مليون دولار أميركي لمواصلة المساعدات الغذائية لدعم نصف مليون لاجئ حتى نهاية العام الحالي.

وأشار إلى أن جائحة كورونا أدت إلى تفاقم نقص التمويل ودفعت الدول المانحة إلى تحويل مساعداتها الخارجية إلى مواطنيها.

وأضاف إن "الوضع مقلق للغاية.. فكلما زاد عدد الأشخاص الذين يفقدون إلى المال لشراء الطعام، زاد اضطرابهم إلى خفض النفقات وإخراج الأطفال من المدارس أو ربما الزواج من بناتهم مبكرا، ونرى أن هذا الاتجاه أخذ في الارتفاع بالفعل".

وبحسب برنامج الغذاء العالمي، يتلقى اللاجئون الذين يعيشون في مخيمي الزعتري والأزرق في الأردن وكذلك العائلات الفقيرة التي تعيش في المجتمعات المحلية 32 دولارا شهريا للفرد، بينما يتلقى اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات المصنفة على أنها فقيرة مساعدة شهرية قدرها 21 دولارا للفرد.

وتشفت دراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي مؤخرا أن 68 في المئة من اللاجئين في الأردن شهدوا انخفاضا في دخلهم منذ بداية وباء كورونا، وفي الوقت نفسه، يعاني 25 في المئة منهم من انعدام الأمن الغذائي العام الماضي، بينما كان 64 في المئة على حافة انعدام الأمن الغذائي.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

وأضاف "لقد أبلغنا بالفعل 21 ألف لاجئ أنه لا يمكننا دعمهم اعتبارا من 1 يوليو، وإذا لم نحصل على المزيد من الأموال، فسنضطر للأسف إلى إجراء تخفيضات كبيرة".

وأشار إلى أن جائحة كورونا أدت إلى تفاقم نقص التمويل ودفعت الدول المانحة إلى تحويل مساعداتها الخارجية إلى مواطنيها.

وأضاف إن "الوضع مقلق للغاية.. فكلما زاد عدد الأشخاص الذين يفقدون إلى المال لشراء الطعام، زاد اضطرابهم إلى خفض النفقات وإخراج الأطفال من المدارس أو ربما الزواج من بناتهم مبكرا، ونرى أن هذا الاتجاه أخذ في الارتفاع بالفعل".

وبحسب برنامج الغذاء العالمي، يتلقى اللاجئون الذين يعيشون في مخيمي الزعتري والأزرق في الأردن وكذلك العائلات الفقيرة التي تعيش في المجتمعات المحلية 32 دولارا شهريا للفرد، بينما يتلقى اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات المصنفة على أنها فقيرة مساعدة شهرية قدرها 21 دولارا للفرد.

وتشفت دراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي مؤخرا أن 68 في المئة من اللاجئين في الأردن شهدوا انخفاضا في دخلهم منذ بداية وباء كورونا، وفي الوقت نفسه، يعاني 25 في المئة منهم من انعدام الأمن الغذائي العام الماضي، بينما كان 64 في المئة على حافة انعدام الأمن الغذائي.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.



من مطلع الشهر، بعد عملية تحديد الأولويات بسبب نقص التمويل.

وأجبرت عائلة هركل على الفرار من ريف دمشق إلى الأردن في عام 2013 ورغم أنها لن تتأثر بالتخفيضات المرتقبة في يوليو بسبب الظروف المعيشية القاسية، إلا أنها ما زالت تعرب عن قلقها من ذلك.

ويبدي اللاجئون شكواهم من ارتفاع الأسعار الأساسية لأربعة أضعاف قيمتها، وازدادت كلفة الإيجار فأصبحت تتراوح بين 150 - 200 دينار شهريا (200 - 280 دولارا).

وقالت نورمان هركل (34 عاما) زوجة محمد هركل "أنا خائفة... لا أستطيع أن أتخيل حياتي دون هذه المساعدة من برنامج الأغذية العالمي".

وأضافت "إننا أجبرنا على تبديل مكان سكننا ست مرات في الأردن نتيجة ارتفاع الإيجارات التي تدفعها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا".

وقالت "أتمنى ألا يواجه أحد من اللاجئين انقطاع التمويل عنه، لأن هناك العديد من العائلات مثلنا... والجميع بحاجة ماسة خاصة أن الوضع يتدهور وسط أزمة مرض فيروس كورونا الجديد".

وأضافت "أي عائلة تقطع عنها المساعدات ستعيش في وضع كارثي، لذلك أناشد العالم كله أن ينظر بعين العطف إلى أوضاع السوريين هنا لأننا في أمس الحاجة إلى المساعدات".

وقال نائب مدير برنامج الأغذية العالمي في الأردن جوناثان كامبل، إن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة يواجه نقصا حادا في الأموال مما سيؤثر على عدد أكبر من اللاجئين في الأشهر المقبلة.

وأشار إلى أن جائحة كورونا أدت إلى تفاقم نقص التمويل ودفعت الدول المانحة إلى تحويل مساعداتها الخارجية إلى مواطنيها.

وأضاف إن "الوضع مقلق للغاية.. فكلما زاد عدد الأشخاص الذين يفقدون إلى المال لشراء الطعام، زاد اضطرابهم إلى خفض النفقات وإخراج الأطفال من المدارس أو ربما الزواج من بناتهم مبكرا، ونرى أن هذا الاتجاه أخذ في الارتفاع بالفعل".

وبحسب برنامج الغذاء العالمي، يتلقى اللاجئون الذين يعيشون في مخيمي الزعتري والأزرق في الأردن وكذلك العائلات الفقيرة التي تعيش في المجتمعات المحلية 32 دولارا شهريا للفرد، بينما يتلقى اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات المصنفة على أنها فقيرة مساعدة شهرية قدرها 21 دولارا للفرد.

وتشفت دراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي مؤخرا أن 68 في المئة من اللاجئين في الأردن شهدوا انخفاضا في دخلهم منذ بداية وباء كورونا، وفي الوقت نفسه، يعاني 25 في المئة منهم من انعدام الأمن الغذائي العام الماضي، بينما كان 64 في المئة على حافة انعدام الأمن الغذائي.

وأثرت إجراءات الحجر الصحي سلبا على اللاجئين المقيمين في المدن والمخيمات، من ناحية صعوبة توفير الإيجارات المنازل، والافتقار إلى السلع الغذائية وحليب الأطفال والعلاجات الطبية، التي كانت متوفرة لمن يعيشون في المخيمات.

وأعلن برنامج الأغذية العالمي في أوائل شهر يونيو الحالي أن 21 ألف لاجئ سوري في الأردن لن يتلقوا مساعداتهم الغذائية الشهرية اعتبارا

من مطلع الشهر، بعد عملية تحديد الأولويات بسبب نقص التمويل.

وأجبرت عائلة هركل على الفرار من ريف دمشق إلى الأردن في عام 2013 ورغم أنها لن تتأثر بالتخفيضات المرتقبة في يوليو بسبب الظروف المعيشية القاسية، إلا أنها ما زالت تعرب عن قلقها من ذلك.

ويبدي اللاجئون شكواهم من ارتفاع الأسعار الأساسية لأربعة أضعاف قيمتها، وازدادت كلفة الإيجار فأصبحت تتراوح بين 150 - 200 دينار شهريا (200 - 280 دولارا).

وقالت نورمان هركل (34 عاما) زوجة محمد هركل "أنا خائفة... لا أستطيع أن أتخيل حياتي دون هذه المساعدة من برنامج الأغذية العالمي".

وأضافت "إننا أجبرنا على تبديل مكان سكننا ست مرات في الأردن نتيجة ارتفاع الإيجارات التي تدفعها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا".

وقالت "أتمنى ألا يواجه أحد من اللاجئين انقطاع التمويل عنه، لأن هناك العديد من العائلات مثلنا... والجميع بحاجة ماسة خاصة أن الوضع يتدهور وسط أزمة مرض فيروس كورونا الجديد".

وأضافت "أي عائلة تقطع عنها المساعدات ستعيش في وضع كارثي، لذلك أناشد العالم كله أن ينظر بعين العطف إلى أوضاع السوريين هنا لأننا في أمس الحاجة إلى المساعدات".

وقال نائب مدير برنامج الأغذية العالمي في الأردن جوناثان كامبل، إن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة يواجه نقصا حادا في الأموال مما سيؤثر على عدد أكبر من اللاجئين في الأشهر المقبلة.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

استطاع شراء الطعام من المتاجر، مؤكدا أنه إذا تم قطع المساعدات من برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنه لا يمكنهم العيش على الإطلاق.

ويعمل هركل بوظيفة شبال (عتال) ويعاني من مرض في القلب يمنعه من العمل المستقر الدائم، وأشار إلى أنه ينفق 60 ديناراً أردنياً (حوالي 85 دولاراً أميركياً) شهرياً على الدواء.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.

ويشار إلى أن الأردن يستضيف حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية منهم 635 ألفا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعيش في مخيمات الزعتري والأزرق والزرقاء 115 ألف لاجئ.